

السداسي الأول

المحور الاول: حضارة بلاد الرافدين

المحاضرة الرابعة: طبقات المجتمع، القوانين (الشرائع) العراقية القديمة

طبقات المجتمع:

- 1- طبقة الأحرار:

الطبقة العليا هي التي تضم أحرار المجتمع من الذين يمتلكون الحرية الكاملة، ويتمتعون بكل حقوق القانون العام المقرر للمواطنين وتثبت لهم الشخصية القانونية منذ ولادتهم وحتى مماتهم، كما أفرادها يتقدمون عامة الشعب ويحتلون مراكز اجتماعية مرموقة قد تكون سياسية أو إدارية أو اقتصادية.

ويأتي الملك وأسرته في مقدمة تكون هذه الطبقة ويحتل مركزا مقدما لدى العراقيين القدماء باعتباره ممثل الآلهة على الأرض ونائبها.

وتتكون أيضا هذه الطبقة من الكهنة و أصحاب الإقطاعيات الكبيرة وقادة الجيش وضباطه وكبار موظفي الدولة من حكام وقضاة وكتبة ومفتشين ومراقبين وغيرهم من الموظفين، كما ضمت هذه الطبقة كبار التجار والصناع وأصحاب رؤوس الأموال.

- 2- الطبقة الوسطى (مشكينوم):

تحتل هذه الطبقة مركزا أوسطا بين الطبقة العليا من جهة وطبقة الأرقاء من جهة أخرى، وكان أفرادها أحرارا يتمتعون بالحرية ولكنها مقيدة ولا يجوز بيعهم من قبل الغير.

وبسبب وضعهم الاجتماعي والاقتصادي الخاص فرضت عليهم قيود قانونية معينة، هذه القيود جعلت الباحثين يختلفون في تسمية أفراد هذه الطبقة فقد ذهب صبيح مسكوني إلى اعتبار اللفظ البابلي "مشكينوم" أساس التسمية وقاربه إلى اللفظ العرب "مسكين"، بينما نعتهم طه باقر بـ"المقيدة حريتهم"، وأطلق عليهم آخرون "الشخص الذي ينفى" أو "المروؤوس، الوضع"، كما أطلق البعض عليهم بـ"طبقة العامة" أي عامة الشعب من الأحرار.

ومن الباحثين من قال أنصاف أحرار ومنهم من قال أنهم عبيد الأرض، ذكر آخر على أنهم موالى أو فقراء، مما كانت الآراء في ذلك فإنهم في الراجح يشكلون طبقة وسط بين طبقة العليا والأرقاء، على أساس أن الفرد من هذه الطبقة كان عمليا نصف حر ونصف عبيد وبذلك يحتل مركزا أوسطا بين طبقة الأحرار وطبقة العبيد، فهم بذلك يتألفون من المواطنين الأحرار غير كاملي الحقوق إذ كانت امتيازاتهم الاقتصادية والقانونية أقل بكثير من امتيازات طبقة الأحرار كاملي الحقوق.

وقد كانت مصالح هذه الطبقة تقع ضمن اهتمامات الملك وتحت حمايته من خلال ما سنه من قوانين ونظم، وفي بعض الأحيان يعبر عن تلك المصالح بأنها مصالح القصر نفسه، فقد كانت لأبناء هذه الطبقة الحق في امتلاك البيوت والحيوانات، والأموال ولهم الحق في التصرف بها بكل حرية، وملك بعضهم الرقيق ولكن بعدد قليل، ولذلك فإن العمل الاقتصادي وحده لا يمكن اعتباره السبب الرئيسي أو الوحيد المؤثر في نشأة هذه الطبقة، إذ كان للتطور الاجتماعي والسياسي دور في حصول التمايز الطبقي في المجتمع، وإعطاء هذه الطبقة معالم خاصة بها، فبالرغم من تمتع أبناء هذه الطبقة بالحرية إلا أنهم خضعوا بشكل كبير جدا إلى أفراد الطبقة العليا لحد قيامهم بأعمال السخرة التي يتكفلون بها، وفي كثير من الأحيان كانوا يجبرون على المساهمة في القيام بأعمال الري والبناء، وينفذون أوامر الدولة فيما يخص التجنيد للخدمة العسكرية كواجب عليهم.

3- طبقة العبيد

العبيد هم الطبقة الدنيا والأخيرة من طبقات المجتمع في بلاد الرافدين، وهم الأقل حظا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ازدادت أعدادهم نتيجة تطور المجتمعات وازدياد الحروب والظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية، الأمر الذي جعل القوانين السومرية والبابلية تخصص لهم مواد قانونية تعالج فيها مختلف القضايا المتعلقة بهم.

ويتم الحصول على العبيد من عدة مصادر منها الأسر من خلال الحروب، أو استردادهم من البلدان المجاورة أو من خلال تحول أشخاص أحرار إلى عبيد بسبب ظروف اقتصادية أو اجتماعية قاسية وعجزهم عن دفع الدين إلى الدائن، أو لأسباب قانونية.

ورغم الامتيازات والحقوق التي تحصل عليها أفراد طبقة العبيد في شريعة حمورابي، إل أنهم كانوا في مركز السلعة لا البشر، فالرقيق كأى سلعة تخضع للمعاملات اليومية المختلفة كالبيع والرهن وغيرها، كل ذلك من دون الالتفات إلى رأي الرقيق نفسه لأنه يعد قانونيا معدوم الإرادة.

القوانين (الشرائع) العراقية القديمة:

يمكن تقسيم الشرائع المدونة في بلاد الرافدين إلى ما يلي:

1- إصلاحات أوركاينا:

يعد أوركاينا أقدم مشروع ومصلح اجتماعي في التاريخ، ويعتبر الحاكم الثامن من سلالة لجش الأولى وآخر حكامها، فقد حكم مدة ثمانية سنوات (2378 - 2370)، وقد وصفته إحدى الوثائق المسمارية بأنه حاكم صالح يخاف الآلهة وأنه أعاد حرية المواطنين الذين عانوا المظالم الكثيرة.

وقد وصلت إلينا هذه الإصلاحات مدونة بالخط المسماري و باللغة السومرية على ثلاث مخاريط فخارية وعلى لوح فخاري بيضوي، اكتشفت في مدينة لجش من قبل البعثة الفرنسية وذلك عام 1878، وقام بدراستها الباحث الفرنسي "فرنسو ثورو - دانجان" (Fransothwro-Dangin)، وتحتوي إصلاحات هذا الملك على ثلاثة نصوص يبدأ النص الأول بالمفاخرة بأعمال أوركاينا، من خلال ذكر ما قام به من تشييد وتعمير لاسيما بناء معبد الإله "باو" (Bau) والإلهة "نكرسوا" (Ningrsu)، وهما ألها مدينة لجش المحلية، وبعد ذلك يبدأ النص بذكر ما تعاني منه البلاد من أوضاع صعبة وفساد مسؤولين.

وقد جاء النص الثالث من إصلاحات أوركاينا مشابهة لما جاء في النصين الأول والثاني، غير أنه يحتوي على عقوبات أصدرها الملك أوركاينا على أنواع من الجرائم كانت شائعة في ذلك الوقت مثل السرقة، وتكون عقوبتها الرجم بالحجارة، أما المواد المسروقة التي يعثر عليها فإنها ترفع أو تثبت على باب كبير ربما للإشهار بتلك الحاجيات التي سرقت بغية مشاهدتها من قبل صاحبها ومن ثم المطالبة بها.

وتقع كذلك عقوبة الرجم على المرأة التي تتزوج رجلين في وقت واحد، أما المرأة التي تتناول على الرجل بعارة لا يجوز لها قولها فيكون عقابها هو سحق أسنانها بالطابوق المحترق.

ويمكن القول أن إصلاحات أوركاينا لا تعتبر من الشرائع التي ظهرت فيما بعد، وإنما تعد من الاعمال التي حاول من خلالها الملك أوركاينا نشر العدالة بن الناس وردع الأقوياء ومنعهم من ظلم الفقراء.

ولهذا فيمكن إطلاق صفة التنظيمات الإدارية التي كانت بمثابة الخطوة الأولى لظهور التشريعات والقوانين في مراحل لاحقة.

- شريعة أورنمو:

في عام 1952 استطاع عالم المسماريات صموئيل نوح كريمر من التعرف على لوح مسماري محفوظ في متحف الشرق القديم في اسطنبول يحتوي على أجزاء من الشريعة التي أصدرها الملك السومري "أورنمو" واللوح المذكور عثر في مدينة "نفر"، وبعد فترة من الزمن استطاع العالم نفسه وعالم مسماري آخر يدعى "كورني" أن يتعرفا على كسرتين لرقيم طيني من "أور" يحوي أجزاء أخرى من شريعة نفس الملك، وبعدها استطاع عالم المسماريات "فنكل شتاين" أن يقدم دراسة متكاملة عن شريعة أورنمو.

وأورنمو هو الملك السومري الذي أسس سلالة أور الثالثة والتي عرفت باسمه، وبدأ عهده فيها حوالي (2050 ق.م.)، وأصبح ملكا على دولة سومر بتأسيس هذه السلالة التي عرف عصرها بعصر أور الذهبي، بسبب ما شهدته من تقدم ورخاء اقتصادي، وهو باني الزقورة الموجودة في أور.

وتعتبر شريعة أورنمو من أقدم التشريعات المكتوبة في العالم كله، وكتب بالخط المسماري باللغة السومرية، وقد عثر كما أشرنا سابقا على نسخة من شريعة أورنمو في مدينة "نفر" "نيبور" (Nippor) على شكل لوح من الطين وفي حالة سيئة، وكان هذا اللوح الطيني المجفف بالشمس بلون أسمر فاتح والكتابة التي احتوتها تحطم أكثر من نصفها، وقسم الكاتب القديم هذا اللوح إلى ثمانية أعمدة، أربعة منها في الوجه الأول والأربعة الأخرى في الوجه الآخر، واحتوى كل واحد من هذه الأعمدة على خمسة وأربعين جزءا صغيرا، والجزء الأكبر من الكتابة التي في لم تكن واضحة، وقد تمكن الباحثون من قراءة خمس مواد من الشريعة وجزء من المقدمة في هذا اللوح، بينما تمكن الباحثون من قراءة ما يزيد عن اثنين وعشرين مادة من الشريعة في اللوح الذي عثر عليه في مدينة أور.

ويعتبر وجود نسخ من الشريعة في أكثر من مدينة دليل على أن هذه الشريعة قد أخذ العمل بها وطبقت قوانينها في المدن التي خضعت لسيطرة وحكم أورنمو.

ويعتقد أن مجموع مواد شريعة أورنمو كانت أكثر من ثلاثين مادة، وتحتوي الشريعة في شكلها الكامل على مقدمة ونصوص المواد والخاتمة.

وتتناول مواد الشريعة قضايا الأحوال الشخصية كالزواج والطلاق والخطوبة والخيانة والاغتصاب، وكذلك هروب الرقيق والاعتداء على الأشخاص وشهادة الزور وعقوبتها والاعتداء على الأراضي وبقية الأمور ذات العلاقة بالزراعة.

شريعة أشنونا:

تنسب شريعة أشنونا إلى الملك " بلا لاما" رابع ملوك المملكة، وقد عاش هذا الملك في أواخر الألف الثالث قبل الميلاد، وكانت مملكة أشنونا في ذلك العهد مستقلة وظلت كذلك حتى أواخر أيام حمورابي، حيث قضى على استقلالها في عامه الثاني والثلاثين وضمها إلى إمبراطوريته.

وقد تطرقت شريعة أشنونا في موادها إلى قضايا مهمة ومختلفة في المجتمع منها تحديد الأجور والأسعار (التسعيرة)، وهذه الفكرة لم نجدها في بقية الشرائع بأسلوب الذي وجدناه في شريعة أشنونا، واهتمت كذلك بالعقوبات حيث جمعت في مجموعة من موادها بين القصاص والدية أو التعويض، فأقرت مبدأ عقوبة القتل على القاتل ومبدأ الدية على الجروح التي تؤدي إلى الموت، وفضلا عن ذلك فقد اهتمت شريعة أشنونا بتنظيم العلاقات الأسرية مثل شروط الزواج والعقود التي تبرم لذلك والمهر و الطلاق، وما تشمله التجارة من معاملات.

4- شريعة لبث عشتار:

تنسب هذه الشريعة للملك لبث عشتار، خامس ملوك سلالة أسين، والذي حكم في النصف الأول من القرن التاسع عشر قبل الميلاد (1943 ق.م. - 1924 ق.م.)، وتعتبر هذه السلالة من أهم السلالات التي حكمت بعد سلالة أور الثالثة وبداية العهد البابلي القديم، والطابع الذي تغلب عليها هو الحضارة السومرية ولذلك دونت هذه الشريعة باللغة السومرية، رغم أن مقننها سامي الأصل وليس سومريا وهذا في الواقع دليل على أن السومريين لا يزالون يمثلون أغلبية سكان وادي الرافدين زمن تدوين هذه الشريعة.

وقد تم الكشف على هذا التشريع وهو مدون على كسر من الألواح الطينية، يبلغ عددها سبع، تحتوي على جزء من المقدمة والخاتمة، أما المواد التي تضمنتها هذه الألواح فهي سبعة وثلاثون مادة وهو كل ما تم التعرف عليه، وقد عثر عليها من طرف بعثة جامعة بنسلفانيا في مدينة "نفر" في السنوات الأولى من بداية القرن العشرين، ونشرت نصوصها لأول مرة سنة 1947.

5- شريعة حمورابي:

تأتي شريعة حمورابي بعد تشريع لبث عشتار من حيث التسلسل الزمني والقدم، ويعتبر حمورابي كما أشرنا سابقا من أشهر ملوك العهد البابلي القديم، ويحتل الترتيب السادس في سلالة بابل الأولى، واستمر حكمه ما يقرب 42 سنة، وكان له شأن عظيم في بابل منذ أن بدأ الحكم فيها سنة 1792 ق.م، حيث أعاد

وحدة حوض بلاد الرافدين وكانت فترة حكمه مزدهرة وعرفت فيه بابل تطورا حضاريا كبيرا، وهذا ما بينته الآثار القديمة التي تم الكشف عنها وأهمها مجموعة القوانين التي عرفها التاريخ بشرية حمورابي.

- اكتشاف مسلة شريعة حمورابي:

اكتشفت مسلة شريعة حمورابي في مدينة سوسة عاصمة بلاد عيلام (قلعة الشوش حاليا في جنوب غرب إيران)، بين سنتي 1901 - 1902 على يد البعثة الأثرية الفرنسية برئاسة عالم الآثار جاك دي مورغان J- de morgan ، وكان أول من نشر بحثا عن المسلة العالم الفرنسي الأب شاييل v. scheil في عام 1902، ونقلت هذه المسلة من مدينة سيبير إلى سوسة من طرف الملك العيلامي " شتروك ناخونته" الذي غزا بابل حوالي 1171 ق.م.

إن مسلة حمورابي عبارة عن قطعة واحدة من حجر الديورايت الأسود بشكل شبه أسطواني، يبلغ طول المسلة 225 سم ومعدل قطرها في الوسط 60 سم، يحتل الثلث العلوي من وجه المسلة المشهد الفني المشهور الذي يصور الملك حمورابي واقفا أما الإله شمش، وقد تم نقشه وهو جالس على كرسي عرشه ويقوم بترديد القوانين على الملك حمورابي الواقف أمامه، وقفة المتعبد الخاشع رافعا يده بالصلاة وهي صلاة رفع اليد التي يطلق عليها في البابلية "نيش قاتي" (Nichq qati)، ويظهر الملك حمورابي في النقش يرتدي قلنسوة على رأسه.

وقد رتبت مواد شريعة حمورابي في أربعة وأربعين حقلا، وكتبت باللغة البابلية وبالخط المسماري، وبلغ عددها 282 مادة، ومن المرجح أنها كانت تزيد عن 300 مادة، وبالرغم ما أصاب المسلة من تدمير فقد تم التعرف على ما تم محوه من مواد

تاريخ وضع الشريعة:

لا توجد أي إشارة في الشريعة إلى أي من السنين التي حكم فيها حمورابي قد أصدر فيها شريعته، إلا أن الرأي الراجح هو أن شريعة حمورابي قد صدرت في صورتها النهائية في السنين الأخيرة من حكمه، حيث كانت بلاد الرافدين في تلك الفترة موحدة وبالتالي من الطبيعي أن يعقب هذا التوحيد السياسي لبلاد ما بين النهرين توحيد للقوانين المطبقة فيها.

ويرى الأستاذ طه باقر أن حمورابي قد أصدر شريعته بعد حكمه السابع والثلاثين، وقد تكون سنة الأربعين من حكمه الأقرب إلى الصحة، وهذا بعد أن تمكن من إخضاع الأقاليم الجنوبية الشمالية والغربية والشرقية.

مواد شريعة حمورابي:

يتألف نص شريعة من ثلاثة أجزاء رئيسية هي المقدمة والمواد القانونية ثم الخاتمة.

وقد قسمت مواد شريعة حمورابي على ثلاثة عشر قسما وهي:

القسم الأول: يحتوي على المواد من 1 - 5 التي تتعلق بالقضاء والشهود.

القسم الثاني: يحتوي على المواد من 6 - 25 وتتعلق بالسرقة والنهب.

القسم الثالث: يحتوي على المواد من 26 - 41 وتتعلق بشؤون الجيش.

القسم الرابع: يحتوي على المواد من 42 - د وتتعلق بشؤون الحقل والبيت والبساتين.

القسم الخامس: يحتوي على المواد من هـ - 107 وتتعلق بالقروض ونسبة الفائدة والتعامل مع صغار التجار وكبارهم.

القسم السادس: يحتوي على المواد من 108 - 111 وتتعلق بساقية الخمر.

القسم السابع: يحتوي على المواد من 112 - 126 وتتعلق بالائتمان والديون.

القسم الثامن: يحتوي على المواد من 127 - 194 وتتعلق هذه المواد بالشؤون العائلية كالزواج والطلاق والإرث والتبني وكل ما له علاقة في الروابط العائلية.

القسم التاسع: يحتوي على المواد من 195 - 214 وتتعلق بعقوبات القصاص والغرامات المفروضة على الأضرار التي يحدثها الأفراد بعضهم لبعض عند الشجار.

القسم العاشر: يحتوي على المواد من 215 - 227 وتتعلق بالطب والطبيب البيطري والوسيم.

القسم الحادي عشر: يحتوي على المواد من 228 - 240 وتتعلق بالأسعار وتعيين أجور بناء البيوت والقوارب والصناع والرعاة كما أنها تتعلق بالعقوبات المفروضة على من يخل بالتزاماته.

القسم الثاني عشر: يحتوي على المواد من 241 - 277 وتتعلق بأجور الحيوانات والأشخاص.

القسم الثالث عشر: يحتوي على المواد من 278 - 282 وتتعلق بشراء العبيد وعلاقتهم بأسيادهم

- خصائص ومميزات شريعة حمورابي:

تعتبر شريعة حمورابي من أكمل وأنضج الشرائع الوضعية المدونة والمكتشفة لحد الآن، وقد اتسمت ببعض الخصائص والمميزات التي تميزها عن غيرها من الشرائع والقوانين الشرقية والغربية التي تزامن ظهورها معها وهي:

- تتميز شريعة حمورابي بأنها كتبت بأسلوب علمي راقى مشابه لأسلوب القوانين والشرائع الحديثة، وأنها لم تكتب بأسلوب شعري، كما تتميز موادها بوضوح عباراتها وصيغتها القانونية.

- تجاوزت الشريعة كل ما هو بدائي من الأحكام التي تخص الحالات الجنائية، من خلال وضع كل تلك القضايا ضمن اختصاصات الدولة والسلطة، وعدم فسح المجال

أمام الأشخاص الذين يرغبون في أخذ حقوقهم عن طريق الثأر والانتقام.

- مصدر الأحكام التي تضمنتها مواد شريعة حمورابي متعددة، فقسم منها أخذ من أعراف وقواعد قديمة متعارف عليها، وقسم آخر أخذ من ما كان يصدر من أحكام قضائية، وشملت أيضا على أشياء جديدة شرعها حمورابي نفسه بحيث أنها تتلاءم مع العصر الذي ظهر فيه ومع التطور الحاصل في العصور اللاحقة.

- من الخصائص البارزة في شريعة حمورابي عدم تطرقها إلى العبادات و خلوها من الأحكام الدينية، فقد كانت أحكامها علمانية وتركزت أمور العبادات وشؤونها للالتزامات الدينية التي كانت متبعة في ذلك الوقت.

- جاءت شريعة حمورابي في موادها ملمة بكل ما هو راقى ومتحضر، خاصة تلك المواد التي تتعلق بالتبني والأرامل، وجميعها مواد إنسانية تعي مشاكل المجتمع المهمة، كما شملت مواد شديدة الحزم وذات تأثير رادع لكل من يحاول ارتكاب جريمة أو خطأ يضر بمصلحة العامة.

- اعتمدت شريعة حمورابي على مبدأ العين بالعين والسن بالسن، واعتمدت في تطبيق أحكامها على ما هو موجود في المجتمع من طبقات، فالكل يحاسب ولكن عقوبته تكون حسب ما يتمتع به من مكانة اجتماعية.

- جاءت شريعة حمورابي بشكل عام بأحكام ومواد من أجل تحقيق العدالة بين الناس، ففيها أحكام صارمة لحماية الضعيف من ظلم القوي، وجاءت بأحكام تحدد فيها أجور الأعمال وأسعار بعض

الحاجيات الضرورية مثل القمح والزيت والصوف، وحدد أجرا رسميا للعامل أكثر مما كان يتقاضاه من قبل.

- أولت شريعة حمورابي أهمية كبيرة للأسرة وتماسكها، حيث منحت من خلال أحكامها مكانة كبيرة للمرأة، حيث حفظت لها حقها في حالة الطلاق ونظمت عملية الزواج ، وحددت له شروطه ونظمت أحكام الميراث.

- أقرت شريعة حمورابي ببعض حقوق طبقة العبيد مثل الزواج والتجارة والعمل والميراث

الانتقادات الموجهة لشريعة حمورابي:

بمقارنة شريعة حمورابي بالشرائع السماوية وأهم ما يطبق من الشرائع في الوقت الحاضر، فيمكن الوقوف على مجموعة من النقاط السلبية في شريعة حمورابي نلخصها فيما يلي:

- شريعة حمورابي تحمل طابعا طبقيا بارزا وواضحا كل الوضوح، وهذا من خلال تقسيم المجتمع البابلي إلى ثلاثة طبقات اجتماعية، أي أن الشريعة اعترفت وأكدت على وجود الفوارق الطبقية بين أبناء المجتمع البابلي القديم، من حيث حقوقهم المدنية ونوعية العقوبات التي تقع على أفراد الطبقات، لذلك فإن حمورابي لم يطبق الحكام الواردة في شريعته بشكل عام على جميع أبناء المجتمع بشكل دائم وثابت.

- كما أن المواد التي تناولتها شريعة حمورابي لم ترد متسلسلة بشكل منتظم، ولم يتم تقسيم مواد الشريعة إلى أبواب وفصول كما هو معمول بع بالنسبة للقوانين الحديثة.

- ومن الانتقادات الموجهة لشريعة حمورابي هي القسوة في الأحكام، حيث رأى بعض الباحثين أن حمورابي لم يساير التطور العام في الأحكام، حيث رجع إلى مبدأ القصاص بالعقاب، بعد أن كان مبدأ الدية سائدا قبله لاسيما في شريعة أورنمو، كما أن أحكام شريعة حمورابي اتسمت بالقسوة في العقوبات الجنائية، حيث جاءت عقوبة الإعدام في حالات عديدة وعقوبة بتر الأعضاء في حالات أخرى.

- ومما يعاب على الشريعة أنها كانت كثيرا ما تظلم الأبرياء من الأبناء نتيجة اقتتراف آبائهم الأخطاء، فيشمل حينها العقاب من ليس له ذنب.

- كما أن شريعة حمورابي أهملت ذكر الكثير من المسائل المهمة ولم تخصص لها أحكاما قانونية، وتطرق إليها بصورة عرضية دون معالجتها، فمثلا لم يتعرض لإلى جريمة الشروع في القتل وخطف الرقيق وسرقة المياه وعقود البيع.

- ومن الانتقادات الموجهة للشريعة هي ما يسمى بثنائية الحلول حيث وضع المشرع حمورابي في بعض الحالات حكمين مختلفين لمسألة واحدة، خاصة المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية كالزواج والطلاق، وربما يكون السبب في ذلك أن أحد الحكمين مستمد من أصل سومري والآخر أكدي.

وبالرغم من كل الانتقادات الموجهة لشريعة حمورابي فإنها تبقى لتمثل كافة الشرائع العراقية القديمة، لما وصلت إليه من تطور ونضوج في صياغة الأسلوب والمبادئ العديدة التي احتوتها والتي اعتبرت فيما بعد الأساس لدراسة القانون، وأصبحت المثل التي تأخذ به القوانين التي جاءت بعدها

وقد استمر الأخذ بأحكام الشريعة حتى بعد مرور حوالي ألف عام من صدورها بدليل ما عثر عليه من رقيم من الطين ذكر فيه مشكلة تم معالجتها من قبل المحاكم الموجودة والتي ترجع إلى حوالي 568 ق.م.، وتخص هذه القضية سرقة بطنتين كانتا ملكا للمعبد، وبعد استجواب السارقين تبين بأنهما قاما بالسرقة من خارج المعبد وليس من داخله وبعدها اصدر الحكم بناء على أحكام شريعة حمورابي.